مرصد المالية العامة

أيار 2018

لمحة عامة

جدول المحتويات

الايرادات صفحة 1-2

النفقات صفحة 3

تطور الدين العام صفحة 3-4

توسع العجز المالي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 وذلك بسبب الزيادة في النفقات العامة نتيجة التعديلات التي طالت سلسلة الرتب والرواتب خلال العام 2017، إضافة إلى تراجع تحصيلات الإيرادات والتي تعود الى تردي الوضع الإقتصادي. في التفاصيل، إرتفع الإنفاق الحكومي نتيجة الزيادة في كل من النفقات الرأسمالية، التسديدات لصالح البلديات، والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان. بالإضافة إلى الزيادة في النفقات، جاء الإنخفاض الكبير في الإيرادات ليضاعف الأثر السلبي على الوضع المالي، وبخاصة مع تراجع تحصيلات ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 1,519 مليار ليرة (77.4 في المائة) مقارنة مع التحصيلات الكبيرة في العام السابق، والتي جاءت نتيجة تحويل الضرائب المتوجبة على الأرباح الإستثنائية التي حققتها المؤسسات المالية من جراء الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان عام 2016.

سجّل **إجمالي الميزان المالي** عجزًا كبيراً بلغ 4,404 مليار ليرة مقارنةً مع عجز بقيمة 411 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017، في حين تراجع **الميزان الأولي** بشكلٍ حاد من فائض بقيمة 2,773 مليار ليرة إلى عجزٍ بلغ 534 مليار ليرة. نتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي الدين العام بنسبة 3.7 في المائة في أيار 2018 مقارنةً مع نهاية العام 2017.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2- أيار 2017	ك2- أيار 2018	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة	**8,313**	**7,229**	**-13.0%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**8,724**	**11,633**	**33.3%**
• *تسديد فوائد*	3,063	3,740	22.1%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة[1]*	121	130	6.9%
• *النفقات الأولية[2]*	5,540	7,763	40.1%
إجمالي العجز/الفائض	**-411**	**-4,404**	-
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,773**	**-534**	**-119.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض **إجمالي الإيرادات** بقيمة 1,084 مليار ليرة (13.0 في المائة) مقارنةً مع العام الفائت لتبلغ 7,229 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيار 2018. جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض الملحوظ في الإيرادات الضريبية بالتزامن مع تقلّص الإيرادات غير الضريبية.

سجلت **الإيرادات الضريبية** إنخفاضاً حاداً بقيمة 1,117 مليار ليرة (17.3 في المائة) لتصل إلى 5,327 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,444 مليار ليرة في كانون الثاني- أيار 2017، مع تراجع كبير في مكونات كل من الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، الضريبة على الأملاك، والضريبة على التجارة والمبادلات الدولية. تراجعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بقيمة 1,147 مليار ليرة (39.4 في المائة) وذلك بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض الكبير في ضريبة الدخل

على الأرباح بقيمة 1,519 مليار ليرة (77.4 في المائة) لتصل إلى 442 مليار ليرة. جاء هذا التراجع، بالرغم من ارتفاع معدل الضريبة من 15% إلى 17%، نتيجة قيام المؤسسات المالية خلال عام 2017 بتحويل الضريبة على الأرباح الإستثنائية المحققة من جراء الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان عام 2016. كذلك، ساهم تمديد مهلة التصاريح الضريبية بحسب قرار وزير المالية رقم 860 تاريخ 2018/05/24 في تراجع التحصيلات. من جهتها، ارتفعت ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 248 مليار ليرة مع الزيادة في معدل الضريبة من 5% إلى 7%، إضافة إلى الإرتفاع المسجل في متوسط أسعار الفوائد على الودائع بالعملتين المحلية والأجنبية منذ بداية العام الحالي بمتوسط 105 نقطة أساس و45 نقطة أساس على التوالي. إضافةً إلى ذلك، إرتفعت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة 67 مليار ليرة مقارنة مع العام السابق نتيجة التعديلات في سلسلة الرتب والرواتب. بالرغم من ذلك، لم تستطع هذه الزيادات من التخفيف من أثر الهبوط الكبير في ضريبة الدخل على الأرباح. ومن الجدير ذكره أيضاً أنه تم تعديل معدل الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة بالنسبة للشركات المدرجة أسهمها في بورصة بيروت من 5% إلى 10% تماشياً مع معدل الضريبة المطبق لباقي الشركات. وقد انعكس التعديل المذكور زيادةً في التحصيلات من الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة لتصل إلى 223 مليار ليرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. من جهتها، شهدت رسوم التسجيل على العقارات إنخفاضاً بقيمة 74 مليار ليرة (19.5 في المائة) خلال كانون الثاني– أيار 2018، حيث ترافق ارتفاع متوسط أسعار العقارات بنسبة 7 في المائة مع إنخفاض في عدد العقارات المباعة بنسبة 21.1 في المائة وتراجع في عدد الأمتار المربّعة المسجّلة بنسبة 18.1 في المائة[1]. إرتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بشكل ملحوظ بقيمة 141 مليار ليرة (7.9 في المائة) لتصل إلى 1,929 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة بدفع من الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 135 مليار ليرة (8.8 في المائة) وذلك بسبب إرتفاع المعدل من 10% إلى 11%، مع الإرتفاع بنسبة 13.8 في المائة في الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك. إنخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 50 مليار ليرة (5.7 في المائة) لتصل إلى 824 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2018، نتيجة إنخفاض الرسوم الضريبية بقيمة 67 مليار ليرة (11.7 في المائة). في التفاصيل، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 47 مليار ليرة (49.8 في المائة) وذلك مع تراجع قيمة المنتجات التبغية المستوردة بقيمة 54 مليار ليرة (47.0 في المائة) مقارنةً مع السنة السابقة، كما تراجعت الرسوم على السيارات بقيمة 25 مليار ليرة (12.0 في المائة) نتيجة إنخفاض بنسبة 12.2 في المائة في عدد السيارات المستوردة.

إنخفضت **الإيرادات غير الضريبية** بشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الدرس بقيمة 282 مليار ليرة (19.3 في المائة) لتصل إلى 1,178 مليار ليرة. يعود ذلك إلى التراجع الحاد في حاصلات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة بقيمة 332 مليار ليرة (34.2 في المائة)، بخاصة نتيجة إنخفاض كل من التحويلات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 169 مليار ليرة، إيرادات مرفأ بيروت بقيمة 143 مليار ليرة (100 في المائة)، وحاصلات من أملاك الدولة الخاصة بقيمة 25 مليار ليرة (39.8 في المائة). إضافةً إلى ذلك، تراجعت رسوم السير بقيمة 12 مليار ليرة (6.9 في المائة) خلال كانون الثاني– أيار 2018. في المقابل، إرتفعت رسوم كتاب العدل بقيمة 15 مليار ليرة لتصل إلى 30 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة وذلك بسبب مضاعفة المعدلات مع تطبيق الإجراءات الضريبية الجديدة[2] المقرة ضمن القانون رقم 2017/64 والذي تم نشره في الجريدة الرسمية العدد رقم 50 تاريخ 2017/10/26[3].

شهدت **إيرادات الخزينة** ارتفاعاً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017، حيث زادت بقيمة 316 مليار ليرة (77.2 في المائة) لتصل إلى 724 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ أقل بلغ 409 مليار ليرة في السنة السابقة.

1 بحسب البيانات المسجلة لدى نقابة المهندسين في بيروت، ودون احتساب المساحات المسجلة لدى نقابة المهندسين في طرابلس.
2 مثل زيادة الرسوم على السندات، التعهدات، التأمينات والمتوجبات الأخرى من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة، زيادة الرسوم على المستندات المترجمة التي يصدق عليها كتاب العدل من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، نسخ طبق الأصل عن مستندات وصكوك الملكية من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، الإشعارات، الإنذارات، الإعفاءات والتبليغات من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة.
3 بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 37 تاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

النفقات

سجل **إجمالي النفقات** رقماً قياسياً جديداً بلغ 11,633 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2018، بزيادة عن مبلغ 8,724 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2017 نتيجة زيادة كافة مكونات الإنفاق، خاصةً ضمن النفقات الجارية ونفقات الخزينة.

إرتفعت **النفقات الجارية الأولية**[4] بشكل ملحوظ بقيمة 1,242 مليار ليرة (26.9 في المائة) لتصل إلى 5,868 مليار ليرة، نتيجة الزيادة الملحوظة في المخصصات والرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 524 مليار ليرة و254 مليار ليرة على التوالي. بالتوازي، تضمنت الزيادات الأخرى خلال كانون الثاني– أيار 2018: (i) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان التي ارتفعت بقيمة 253 مليار ليرة لتصل إلى 947 مليار ليرة، (ii) زيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة 78 مليار ليرة لتصل إلى 238 مليار ليرة، وكذلك (iii) إرتفاع في التحويلات إلى القطاع غير العام بقيمة 34 مليار ليرة لتصل إلى 94 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 35 مليار ليرة (41.8 في المائة) في مدفوعات الأدوية و21 مليار ليرة (100 في المائة) في التحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة، في حين لم تكن الإجراءات المتخذة لترشيد الإنفاق مجدية في مواجهة الزيادة الكبيرة في جميع بنود الإنفاق المذكورة.

سجّلت **تسديدات الفوائد** 3,740 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2018، بزيادة بلغت 678 مليار ليرة (22.1 في المائة) مقارنةً مع السنة السابقة، بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 388 مليار ليرة (33.4 في المائة). ترافق ذلك مع ارتفاع حاد في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 290 مليار ليرة (15.2 في المائة) لتصل إلى 2,191 مليار ليرة.

أما **النفقات الرأسمالية** فقد زادت أيضًا بقيمة 321 مليار ليرة (73.8 في المائة) لتصل إلى 756 مليار ليرة، نتيجة الزيادة الكبيرة في نفقات الإنشاءات قيد التنفيذ بقيمة 217 مليار ليرة (75.1 في المائة)، مترافقة مع ارتفاع بقيمة 76 مليار ليرة (103.3 في المائة) في نفقات الصيانة التي بلغت 150 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إنخفضت النفقات لصالح مجلس الإنماء والإعمار بقيمة 80 مليار ليرة (54.8 في المائة).

إرتفعت **نفقات الخزينة** بقيمة 627 مليار ليرة لتصل إلى 966 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2018 مقارنةً مع 339 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017. يعود هذا الإتجاه التصاعدي بشكل أساسي إلى الزيادة في التحويلات من قبل وزارة المالية لصالح البلديات بقيمة 461 مليار ليرة لتصل إلى 572 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2018.

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 124,383 مليار ليرة خلال أيار 2018 مقارنةً مع 119,898 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2017. بناءً لذلك، تضخّم صافي الدين بقيمة 4,626 مليار ليرة (4.4 في المائة) ليصل إلى 108,865 مليار ليرة، مترافقًا مع انخفاض ودائع القطاع العام بقيمة 141 مليار ليرة ليصل إلى 15,518 مليار ليرة مع نهاية شهر أيار. من ناحية أخرى، تأثرت بنية الدين العام باتفاقية التبادل التي جرت بين وزارة المالية ومصرف لبنان في 17 أيار 2018، والتي قامت بموجبها وزارة المالية بإصدار سندات يوروبوند بقيمة إسمية بلغت 5.5 مليار د.أ. وقيمة سوقية بلغت 5.4 مليار د.أ.، لصالح مصرف لبنان الذي استبدلها بسندات خزينة بالعملة المحلية من محفظته.

[4] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

إنخفض **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 3,502 مليار ليرة (4.7 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة انخفاض محفظة كل من مصرف لبنان والمصارف التجارية من الدين بقيمة 2,879 مليار ليرة (8.1 في المائة) و1,218 مليار ليرة (4.4 في المائة) على التوالي خلال أيار 2018. من جهة أخرى، تم تسجيل تغييرات طفيفة في محفظة الديون بالعملة المحلية الأخرى، حيث ارتفعت سندات الخزينة التي تحملها المؤسسات العامة بقيمة 660 مليار ليرة (7.4 في المائة) لتصل إلى 9,601 مليار ليرة.

في المقابل، إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بشكل ملحوظ بقيمة 7,987 مليار ليرة (17.4 في المائة) ليصل إلى 53,808 مليار ليرة. وقد جاء الإرتفاع الملحوظ نتيجة إصدار سندات يوروبوند جديدة مما أدى إلى ارتفاع بقيمتها بمبلغ 8,271 مليار ليرة (19.8 في المائة) لتصل إلى رقم قياسي بلغ 50,062 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت كل من الديون الصادرة ضمن مؤتمر باريس 2 وسندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية والفوائد المتراكمة على اليوروبوند بقيمة 86 مليار ليرة (100 في المائة) و27 مليار ليرة (81.8 في المائة) و69 مليار ليرة (14.4 في المائة) على التوالي.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– أيار	2018 ك2– أيار	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**7,905**	**6,505**	**-17.7%**
الإيرادات الضريبية	6,444	5,327	-17.3%
الإيرادات غير الضريبية	1,460	1,178	-19.3%
إجمالي إيرادات الخزينة	**409**	**724**	**77.2%**
إجمالي الإيرادات العامة	**8,313**	**7,229**	**-13.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– أيار	2018 ك2– أيار	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات الضريبية	**6,444**	**5,327**	**-17.3%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**2,914**	**1,767**	**-39.4%**
ضريبة الدخل على الأرباح	1961	442	-77.4%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	384	451	17.4%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	159	223	40.5%
ضريبة الدخل على الفوائد (7%)	375	623	66.2%
غرامات (ضريبة على الدخل)	35	27	-22.0%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**653**	**539**	**-17.3%**
ضريبة على الأملاك المبنية	198	186	-6.0%
رسوم تسجيل على العقارات	381	307	-19.5%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**1,788**	**1,929**	**7.9%**
الضريبة على القيمة المضافة	1,531	1,666	8.8%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	181	180	-0.3%
رسوم تسجيل على السيارات	101	110	8.8%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	79	69	-12.2%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**874**	**824**	**-5.7%**
الجمارك	299	316	5.8%
رسوم، ومنها:	575	508	-11.7%
رسوم على البنزين	272	273	0.4%
رسوم على التبغ	95	48	-49.8%
رسوم على السيارات	206	181	-12.0%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**215**	**267**	**23.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2-أيار	2018 ك2-أيار	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات غير الضريبية	**1,460**	**1,178**	**-19.3%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**969**	**637**	**-34.2%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	843	537	-36.3%
إيرادات كازينو لبنان	50	56	12.3%
إيرادات مرفأ بيروت	143	0	-100.0%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	1	1	-38.1%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	649	480	-26.1%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	61	60	-0.4%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	62	37	-39.8%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	3	2	-21.4%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**400**	**412**	**3.1%**
رسوم إدارية، ومنها:	342	340	-0.4%
رسوم كتاب العدل	15	30	95.7%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	112	113	0.5%
رسوم السير	175	163	-6.9%
رسوم قضائية	13	11	-13.9%
رسوم القيادة	10	9	-4.1%
عائدات إدارية	16	16	-1.9%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	-2.8%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	34	39	16.5%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	7	16	126.4%
الغرامات والمصادرات	**15**	**14**	**-6.6%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**77**	**115**	**49.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2017 ك2–أيار	2018 ك2–أيار	نسبة التغير 2017/2018
1. النفقات الجارية	**7,810**	**9,738**	**24.7%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	3,195	3,979	24.5%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	2,083	2,607	25.2%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	939	1,192	27.0%
معاشات التقاعد	778	908	16.7%
تعويضات نهاية الخدمة	161	284	76.8%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	174	180	3.2%
تسديد فوائد ومنها: */1*	3,063	3,740	22.1%
فوائد على القروض الداخلية	1,902	2,191	15.2%
فوائد على القروض الخارجية	1,161	1,549	33.4%
التعديلات المحاسبية	0	0	0.0%
تسديد أقساط ديون خارجية	121	130	6.9%
مواد استهلاكية، ومنها:	156	136	-13.3%
نفقات تغذية	28	27	-4.3%
محروقات	14	13	-6.6%
أدوية	83	48	-41.8%
خدمات خارجية	63	115	83.4%
تحويلات أخرى، ومنها:	927	1,270	37.0%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	694	947	36.5%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	-
الهيئة العليا للإغاثة	21	0	-100.0%
التحويلات إلى القطاع غير العام	59	94	57.9%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	15	17	12.2%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	229	332	45.0%
مستشفيات	160	238	48.9%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	66	90	36.2%
دعم الفوائد المدينة	55	37	-33.1%
2. النفقات الاستثمارية	**435**	**756**	**73.8%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	2	30	-
تجهيزات	28	42	50.2%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	289	507	75.1%
تحويلات أخرى	10	10	0.0%
مجلس الجنوب	13	40	200.2%
مجلس الإنماء والإعمار	145	66	-54.8%
وزارة الأشغال والنقل	51	47	-6.5%
أخرى، ومنها:	65	90	37.1%
الهيئة العليا للإغاثة	6	11	92.7%
صيانة	74	150	103.3%

نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	42	27	-34.2%
3.سلفات موازنة *4/*	**102**	**108**	**6.4%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) *5/*	**38**	**65**	**70.0%**
5.نفقات الخزينة *6/*	**339**	**966**	**184.9%**
بلديات	111	572	-
أمانات	48	38	-20.8%
ودائع /7	97	102	5.5%
أخرى، ومنها:	84	254	203.4%
ريّات الضريبة على القيمة المضافة	80	90	11.9%
6. إنفاق غير مبوّب	**0**	**0**	**-**
7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**8,724**	**11,633**	**33.3%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)

2 / للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

4 /سلفات الموازنة كانت مصنفة سابق ا تحت البند" غيره ."نظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل .وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6 / اعتبا ر ا من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

7 / ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2- أيار	2018 ك2- أيار	نسبة التغير 2017/2018
تسديد فوائد	**3063**	**3740**	**22%**
الدين بالعملة المحلية	1902	2191	15%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1161	1549	33%
*فوائد على اليوروبوند**	1123	1510	34%
*فوائد على قروض خاصة**	1	1	-46%
فوائد على قروض ميسّرة	37	39	4%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– أيار	2018 ك2– أيار	نسبة التغير 2017/2018
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**694**	**947**	**37%**
خدمة الدين	7	6	-17%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	686	941	37%
التحويلات لكهرباء سوريا	-	19	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيار 2018

(مليار ل.ل.)	2016 ك1	2017 ك1	2018 أيار	نسبة التغيير ك1 2017– أيار 2018
إجمالي الدين العام	**112,910**	**119,898**	**124,383**	**3.7%**
الدين بالعملة المحلية	**70,528**	**74,077**	**70,575**	**-4.7%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,098	1,159	1,185	2.2%
أ– مصرف لبنان (يتضمنREPOs)1/	30,150	35,580	32,701	-8.1%
ب– المصارف التجارية	29,581	27,756	26,538	-4.4%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	10,797	10,741	11,336	5.5%
مؤسسات عامة	8,718	8,941	9,601	7.4%
سندات فروقات المتعهدين2/	139	166	166	0.0%
دين بالعملة الأجنبية *3/*	**42,382**	**45,821**	**53,808**	**17.4%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,506	2,979	2,932	-1.6%
ب– ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 4/	631	86	0	-100.0%
ج– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) *5/*	660	452	397	-12.2%
د– إصدارات يوروبوند في السوق	38,063	41,791	50,062	19.8%
هـ– فوائد متراكمة على اليوروبوند	458	480	411	-14.4%
و– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية *6/*	63	33	6	-81.8%
ودائع القطاع العام	**14,586**	**15,659**	**15,518**	**-0.9%**
صافي الدين العام *7/*	**98,324**	**104,239**	**108,865**	**4.4%**
إجمالي القيمة السوقية للدين*8/*	**70,303**	**71,944**	**78,846**	**9.6%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**62%**	**60%**	**63%**	**5.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ إبتداءً من آب 2017 تم حذف ال REPOS من خانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خانة المصارف التجارية

2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

3/ أرقام كانون الأول 2016- كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

4/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.

5/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.

6/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

7/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من اجمالي الدين العام.

8/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
البريد الإلكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb